مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٤٩٩

الأربعاء، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ميرافي	(بوتسوانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد سيرسال دي سنسانو
	ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فيرارين
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد هي يافي
	عـُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بلامبلي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1995/97 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1995/97 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا، وأنغولا، والبرازيل، والبرتغال، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب افريقيا، وزائير، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسويد، وغينيا - بيساو، وكينيا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، والهند، وهولندا. يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت. وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دي مورا (أنغولا) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا)، والسيد فالي (البرازيل)، والسيد كاتارينو (البرتغال)، والسيد فيالا (تونس)، والسيد لعمامرة (الجزائر)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد نزو (جنوب افريقيا)، والسيد لوكابو خادوجي نزاجي (زائير)، والسيد موشوتا (زامبيا) والسيد مومبنغيغوي (زمبابوي)، والسيد سيسي (السنغال)، والسيد أوسفالد (السويد)، والسيد توري (غينيا - بيساو)، والسيد موثورا (كينيا)، والسيد خوبيلا (ليسوتو)، والسيد بوانالي (ملاوي)، والسيد كوميساريو (موزامبيق)، والسيد غوريران (ناميبيا)، والسيد بيورن ليان (النرويج)، والسيد سرينيفاسان (الهند)، والسيد بيغمان (هولندا)، المقاعد المخصصة إلى جانب طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.**

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1995/97 و Add.1).

ومطروح على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/117، **التي تتضمن نص مشروع القرار المعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.**

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1994/1441 **و** S/1994/1451، **وهما رسالتان مؤرختان ٩ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على التوالي، موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة ومتعلقتان ببروتوكول لوساكا؛ و** S/1995/51 **وهي رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة؛ و** S/1995/94 **وهي رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها نص رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة من رئيس جمهورية أنغولا إلى الأمين العام.**

المتكلم الأول هو وزير العلاقات الخارجية بجمهورية أنغولا سعادة السيد فتانشيو دي مورا. ونيابة عن مجلس الأمن أرحب به وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد دي مورا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية: الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): **استهل كلمتي بتوجيه التهنئة اليكم، سيدي، باسم حكومة جمهورية أنغولا وباسمي شخصيا، على توليكم رئاسة هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة خلال شهر شباط/فبراير، والتي تتحمل مسؤولية أساسية في صون السلم والأمن الدوليين.**

اسمحوا لي كذلك أن أهنئ سعادة السفير ايميليو كارديناس، وهو الرئيس الذي انتهت مدة رئاسته على

الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

نتوجه كذلك بالتهنئة الحارة لأعضاء المجلس الذين انتخبوا حديثا، وأتمنى لهم منتهى النجاح في أعمالهم لحل المشكلات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي.

إن وجود الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في هذه القاعة، الذي يتكون من وزراء خارجية العديد من البلدان الافريقية، يبعث فينا الطمأنينة بالاضافة الى أنه يبين أن البلدان الافريقية، سواء بمفردها أو من خلال المنظمة القارية أي منظمة الوحدة الافريقية، ملتزمة التزاما عميقا بالسعي للتوصل الى حلول للمشاكل الخطيرة جدا التي تعصف بالقارة الافريقية. ونحن نحيي وجود وزراء الخارجية هنا اليوم ونشكرهم على ايماءة التضامن مع حكومة أنغولا وشعبها، اللذين يصبوان الى السلم والتفاهم.

لقد نوقشت أنغولا مؤخرا مناقشة مستفيضة في هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة نتيجة للحرب المدمرة التي استمرت عدة سنوات، والتي يواصل مجلس الأمن اسهامه القيم المتعلق بحلها.

وفي الجلسة الأخيرة التي عقدها المجلس والتي كانت مكرسة للحالة في أنغولا، وصفنا للأعضاء الجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية والمجتمع الدولي من أجل التوصل الى حل تفاوضي للأزمة التي نشبت بعد الانتخابات في أنغولا. واليوم، تطورت الحالة في أنغولا بطريقة ايجابية، وهناك احتمالات لاقامة سلم دائم للشعب الأنغولي. لقد انقضى أكثر من شهرين منذ تاريخ التوقيع الرسمي على بروتوكول لوساكا. وبالرغم من الوتيرة البطيئة للعملية، وهو أمر مفهوم بسبب تعقدها، يمكننا أن نعلن بيقين أن تنفيذ المراحل المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا هو، في رأينا، أمر لا رجعة فيه. وهذا يحدو بنا الى الاعتقاد، بأن السلم، في هذه المرة، آت لا محالة.

وبالتالي، يسرني أن أعلن أمام هذا المحفل أن الحالة العسكرية الحالية على الطبيعة في أنغولا يسيطر عليها الهدوء. ووقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ يجري التقيد به دون تسجيل وقوع حوادث كبيرة. فالأحداث الطفيفة التي وقعت ليست أمرا غير معتاد في عملية دقيقة مثل عمليتنا، وبالتالي، فهي أبعد عن أن تشكل تهديدا لنجاح عملية السلام ولا يمكن استخدامها كذريعة لإعاقة أو تأخير الانتهاء من الخطوات المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا. واللجنة المشتركة المنشأة بموجب بروتوكول لوساكا تعمل بطريقة معتادة وبتوجيه من رئيسها الذي لا تكل جهوده، الممثل الخاص للأمين العام، السيد اليون بلوندين بيي، الذي بذل كل جهد للنهوض بالتنفيذ التام لأحكام البروتوكول.

وكما يعرف الأعضاء، أن الدعوة التي وجهها فخامة الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس الى زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، السيد جونا سافيمبي، لعقد اجتماع داخل الأراضي الأنغولية وقبوله للدعوة، يمثلان خطوة أخرى ايجابية نحو تهيئة مناخ من الثقة لدى الشعب الأنغولي ولدى المجتمع الدولي، وهذا سيسهم في تعزيز السلم والمصالحة الوطنية.

وأؤكد أنه، بتلك الرسالة التي أرسلها الرئيس الى السيد سافيمبي ورد السيد سافيمبي مؤخرا بالموافقة على عقد الاجتماع - مع الإعداد المناسب له - وبالمراعاة المطلوبة لمسؤوليته عن عقد ذلك الاجتماع، قد يعقد الاجتماع فعلا في وقت قريب.

إن اجتماعات رؤساء أركان القوات المسلحة في الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، المعقودة في شبيبيا، في مقاطعة هوامبو، وفي واكو - كونغو، في مقاطعة كوانزا - سول، شكلت خطوة هامة أخرى نحو بناء الثقة بين القوتين العسكريتين، اللتين ستكونان في المستقبل القريب جيشا واحدا بقيادة قائد أعلى واحد. ومن النتائج العملية لهذه الاجتماعات التعجيل بعملية فض الاشتباك بين قوات الحكومة وقوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في المناطق التي كانتا فيها على احتكاك مباشر مما أدى الى تجنب خطر المواجهة وسمح بإنشاء آليات للتحقق والرصد والمراقبة، بما في ذلك إنشاء نظام ثلاثي للاتصالات، وبدء حرية التنقل للشعب والسلع ووقف الدعاية المعادية بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

وتقرير الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي عن تطور عملية السلم في أنغولا منذ اتخاذ القرار ٩٦٦ (١٩٩٤) يبين بجلاء الحالة كما وصفتها.

ومع مراعاة التطورات الايجابية في العملية، وهي التطورات التي تخفف الى حد ما من أوجه القلق التي أعرب عنها المجلس في قراره ٩٦٦ (١٩٩٤)، ترى حكومة بلادي أن الظروف قد تهيأت لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، على أن تكون لها ولاية محددة على النحو الوارد في بروتوكول لوساكا، بما في ذلك توفير الموارد التقنية والمادية والبشرية الكافية للاضطلاع بولايتها. إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووزعها بسرعة من شأنهما أن يكونا من أفضل السبل لتجنب ارتكاب الأخطاء التي ارتكبت وقت تنفيذ اتفاقات بيسيسي، وبهذا يتسنى تجنب انحراف مسار هذه العملية.

إننا ندرك التكلفة الباهظة التي ينطوي عليها وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، إلا إنه وفقا لما ذكره فخامة الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس،

"ستكون هذه التكاليف جزءا بسيطا من تكلفة الحرب ومعالجة ضحاياها"

وفي هذا السياق، تود حكومتي أن تؤكد على الحاجة إلى الوزع السريع لبعثة الأمم المتحدة للتحقق، لأنها - كما نعلم جميعا - ستكون الوحيدة التي ستضطلع بالمسؤولية عن توفر إقامة وتسريح واختيار قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) التي ستدمج في الجيش الوطني الموحد لأنغولا، وتسريح الأفراد العسكريين الزائدين الذين سيعاد دمجهم في الحياة المدنية بعد الحصول على التدريب المهني اللازم.

وتود حكومتي أن تؤكد من جديد أن بروتوكول لوساكا يأذن ببداية خطوة حاسمة نحو الحل الحاسم للصراع الداخلي الأنغولي، عن طريق إتاحة فرصة فريدة للقضاء التام على خطر تجدد الحرب. وفي الوقت نفسه، مهد البروتوكول السبيل أمام الأداء المعتاد للمؤسسات الديمقراطية التي انبثقت عن الانتخابات المتعددة الأحزاب التي أعلنت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي معا أنها حرة ونزيهة.

وهكذا أتاح بروتوكول لوساكا احتمالات ممارسة الديمقراطية في أنغولا، وهي ديمقراطية متحررة من الأطراف المسلحة وتحترم فيها إرادة الشعب التي أعرب عنها في صناديق الاقتراع. وفي ظل هذه الظروف، سيكون بوسع حكومة جمهورية أنغولا أن تركز جميع جهودها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاه كل الشعب الأنغولي. وبغية أن يتسنى لنا تحقيق هذه الأمنية، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدوره في تعزيز السلم والاستقرار في أنغولا، وتثبيط جميع الذين يخططون للعمل بطريقة تتنافى مع بروتوكول لوساكا روحا ونصا.

وترى حكومة أنغولا أن هذه الجلسة لمجلس الأمن، مع إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ستستهل مرحلة جديدة، لأنها ستجنب شعب أنغولا الذي يرنو إلى السلم، المزيد من الاحباط. وفيما يتعلق بمسؤوليات الحكومة، أود أن أكرر التأكيد على عزمنا على بذل قصارى جهدنا من أجل تيسير مهام بعثة الأمم المتحدة عن طريق كفالة السلامة وتوفير المرافق اللازمة لعملها.

وعلى الرغم من أن هذا المبلغ لا سابق له في تاريخ أنشطة حفظ السلم التي يقوم بها المجلس، تقدر حكومتي أن تكاليف تنفيذ بروتوكول لوساكا قد تبلغ ١,٢٦ بليون دولار. وكما ذكرنا هنا سابقا، وعلى الصعيد الثنائي مع بعض الحاضرين هنا اليوم، فإن ذلك المبلغ سيتضمن النفقات التالية: إنشاء بعثة الأمم المتحدة في أنغولا؛ والإقامة والحصر المؤقت لأفراد يونيتا العسكريين وأسرهم؛ وإعادة بناء المطارات الرئيسية والسكك الحديدة والموانئ والطرق والجسور والشوارع والبنية التحتية الأخرى التي ستستخدمها قوات الأمم المتحدة - وأود هنا أن أذكر أنه وفقا للدراسات التي أجرتها حكومتي من خلال وزاراتها المختصة، لدينا الآن ١٠٩ جسور مدمرة، وهو عدد لا مثيل له حتى في الحرب الاستعمارية؛ وإعادة توطين المشردين الذين يبلغ عددهم في البلاد ٣,٥ مليون نسمة تقريبا وهم ضحايا الحرب؛ وتسريح الأفراد العسكريين الزائدين ليونيتا والحكومة على السواء؛ وإعادة الإدماج الاجتماعي للأفراد المسرحين، بما في ذلك توفير التدريب المهني لهم قبل إعادة إدماجهم في المجتمع المنتج؛ وإعادة إنشاء إدارة الدولة في المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة قوات يونيتا التي يتعين

عليها، بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، الانسحاب منها؛ وإعادة بناء مختلف أنواع البنى التحتية التي دمرت أثناء الحرب؛ والإدارة الحكومية والاتصالات.

وفيما يتعلق بالمبلغ الذي أشرت إليه، وبغية التصدي للنقاط المختلفة التي ذكرتها، ستساهم الحكومة فورا بحوالي ٦٤,٧ مليون دولار نقدا. وهذا المبلغ سيتوزع كما يلي: ١٥,٥ مليون دولار من ميزانية الحكومة لمجمع سكني، ومرافق لوقوف السيارات، وأماكن لرسو المراكب في الموانئ، ومستودعات في الميناء والمطار، بما في ذلك المكاتب؛ والوقود ومشتقات الوقود. وسيشمل ذلك تخفيضا نسبته ٣٠ في المائة على الأسعار الدولية للسلع القادمة، والإعفاء من إجراءات التخليص الجمركي، ومنح قطع من الأرض وما إلى ذلك. وإن صرف هذه المبالغ من جانب الحكومة الأنغولية سيصبح أمرا ميسرا لو تخلت يونيتا تماما عن مناطق التعدين التي تحتلها في مقاطعة لواندا، حيث تستخرج الألماس بطريقة غير مشروعة.

وعلى الرغم من أنه يوجد مناخ عام من السلم فيما يتعلق بالنشاط العسكري، ويوجد بالفعل حرية تنقـــل للناس والسلع، فإن الحالة الاجتماعية والإنسانية لا تزال تدعو إلى القلق ونتائج الحرب بادية بوضوح. والمهمات الأخرى التي يجب أن نضطلع بها تتضمن إعادة إدماج القوات الزائدة ليونيتا التي سيجري تسريحها، ومختلف أنواع المساعدة، إلى ملايين المشردين واللاجئين الذين يعودون إلى أماكنهم الأصلية، وإعادة تعمير الهياكل الأساسية وإزالة الألغام البرية.

ونظرا لأن هذه العملية هي عملية إنسانية بعيدة المدى تتضمن أناسا من يونيتا وأطرافا سياسية أخرى في إطار مصالحة وطنية حقيقية فإن المجتمع الدولي مدعو إلى الاضطلاع بدور هام كجزء من هذه العملية، وعلى ألا يفرض شروطا مختلفة. إن السلم في متناول أيدينا وهو قريب المنال. فلنتوقف عن التركيز على مطالب سخيفة أو متناقضة تختلف عن المواقف التي اتخذتها الجمعية أو المجلس بالفعل.

وبالتالي نرى أن تعبئة المعونة المالية والإنسانية شرط لا غنى عنه للتغلب على التحديات التي نواجهها في ظل الظروف الراهنة. لهذا أتوجه في هذا السياق بنداء إلى المجتمع الدولي وإلى جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، أناشدها فيه أن تواصل، بمزيد من القوة، تقديم دعمها بجميع الأشكال الممكنة للحكومة الأنغولية التي تريد حقا إحلال السلم الدائم لكل الأنغوليين حتى يتسنى خلق الظروف المؤاتية للتعاون المثمر مع جميع الدول الأعضاء التي ترتبط بعلاقات مع حكومة أنغولا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة، باسم حكومة أنغولا وشعبها، لأعرب عن امتناننا للمساعدة الإنسانية السخية التي تلقيناها حتى الآن من مختلف الحكومات على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، ومن الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، ومن المنظمات غير الحكومية. ونتوجه بشكر خاص إلى من شاركوا بشكل مباشر في توزيع المعونة الإنسانية على المحتاجين، معرضين أرواحهم للخطر في معظم الأحيان. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر التأكيد على تقدير حكومتي العميق لزملائي وزراء الخارجية الذين قاموا، ممثلين لمنظمة الوحدة الأفريقية أولا ولحكوماتهم ثانيا، بالسفر إلى نيويورك للإعراب عن تضامنهم مع شعب أنغولا في هذا الوقت الذي يجاهد فيه من أجل السلم الدائم الذي يستحقه. وأؤكد لهم إننا سنحترم لفتة التضامن هذه، ونعدهم بأن نبذل كل ما في وسعنا للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في لوساكا. وأود أن أكرر الاعراب مرة أخرى عن امتنان حكومة جمهورية أنغولا العميق للجهود التي لم تعرف الكلل والتي بذلوها لصالح السلم والمصالحة الوطنية في أنغولا. كما أعرب عن امتناننا لجميع البلدان التي أبدت بالفعل استعدادها للمساهمة بأفراد ومعدات وموارد أخرى في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونأمل أن يكون اعتماد مشروع القرار المنشئ لبعثة الأمم المتحدة، في هذه الجلسة، خطوة إلى الأمام نحو ارساء السلم الدائم في أنغولا.

(تكلم بالفرنسية)

أخيرا، نود أن نعرب عن قلقنا بشأن بعض فقرات مشروع القرار الذي سيطرح على المجلس بعد قليـــل لاعتماده - وأشير بصفة خاصة إلى الفقرات ٦ و ٨ و ١٢. والواقع أن هذا القلق كان السبب في تأخرنا في الوصول اليوم. وفي اللحظة المناسبة سنتقدم بمقترحات محددة لتحسين النص. وهذه المقترحات

ستعكس عددا من الشواغل التي سبق أن قدمناها لكي ينظر فيها رئيس جمهوريتنا الذي اتصل بنا صباح اليوم ليعرب عن قلقه فيما يتعلق بالفقرات التي أشرت إليها لتوي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، وهذا نصها:

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الأمن، أثناء الجلسة المكرسة للنظر في الحالة في أنغولا، بتوجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة الدكتور سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية".

وهذه الرسالة ستنشر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1995/123.

وإذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد سالم أحمد سالم.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

المتكلم التالي وزير خارجية ملاوي، سعادة السيد إي سي. آي بوانالي. أرحب بسعادته وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بوانالي (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بتهنئة بلدكم على توليه رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. إن وفدي يسره سرورا خاصا أن يراكم في سدة الرئاسة؛ وإننا لعلى ثقة بأن مداولات المجلس ستحظى بتوجيه قدير وفعال وستحقق نتائج مثمرة. ونتمنى لممثل بلدكم كل التوفيق وهو يضطلع بالمهام العديدة التي ستوكل إليه أثناء فترة رئاسته.

ويود وفدي أيضا أن يهنئ سلفه في هذا المنصب على العمل الرائع الذي أنجزه أثناء شهر كانون الثاني/يناير.

يسعدني أن أتكلم أمام مجلس الأمن بصفتي رئيس وفد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المؤلف من وزراء خارجية أنغولا وبوتسوانا وجنوب افريقيا وزامبيا وليسوتو وناميبيا وممثلي السنغال وغينيا - بيساو. وإذ أقوم بذلك، أود أن أعلن تأييدنا الكامل لموقف الحكومة الأنغولية، الذي أعرب عنه بجلاء وزير الخارجية السيد فينانسيو دا مورا، بشأن الموضوع قيد البحث في مجلس الأمن. وعلى أن كلا من الوزراء في وفدي سيتاح له التكلم أمام مجلس الأمن بشأن المسألة قيد البحث. وأود أيضا أن أرحب بوجود ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في وفدنا، وزير خارجية تونس، الذي هو أيضا عضو في وفدنا.

لقد درسنا بتأن تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الذي يوفر عرضا واضحا وشاملا ومفصلا للتطورات التي استجدت منذ التوقيع بالأحرف الأولى على بروتوكول لوساكا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ويشجعنا بوجه خاص تقييم الأمين العام والاستنتاجات التي خلص إليها ومؤداها أنه بالرغم من بعض التجاوزات، فإن وقف إطلاق النار المنصوص عليه في اتفاق السلام الموقع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تجرى مراعاته من جانب جميع الأطراف وأن تقدما ذا بال قد تحقق في تنفيذ عملية السلم الأنغولية.

ونحن نتفق مع الأمين العام في تقييمه. بيد أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية يرى أن هذه الانجازات تحتاج إلى دعم إذا كان لعملية السلام الهشة في أنغولا أن تستمر. وهذا هو السياق الذي فوض فيه وفدي أن يأتي ويعرب لمجلس الأمن عن القلق العميق الذي تشعر به افريقيا ومؤداه أنه ما لم تتخذ تدابير عاجلة وملائمة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، للمحافظة على الزخم الحالي، فإن عملية السلم في أنغولا يمكن أن تتعرض برمتها لخطر جسيم.

وهناك قول انكليزي مأثور، "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين". وفي حالة أنغولا، يبدو أن هذا القول في

محله فيما يتعلق بالمشاركة الدولية. والواقع أنه ما زال بوسعنا أن نتذكر أنه قبل أربع سنوات تقريبا، عندما بدا أن كل شيء يسير على ما يرام، وبدا أن السلم مستتب، اندلعت فجأة نيران المدافع وانزلقت أنغولا في غمضة عين الى حرب أكثر وحشية مما عانته قبلا.

ولهذا يمكننا أن نتفهم شواغل الذين يحثون على توخي الحذر إزاء أية زيادة في المشاركة الدولية الى أن يستتب السلم في أنغولا. ولكننا مقتنعون بأن الحالة مختلفة هذه المرة وأن الشعب الأنغولي قد سئم الحرب.

لقد انقضى الآن ٨٠ يوما بالضبط على توقيع بروتوكول لوساكا، وانقضى ٧٨ يوما على بدء سريان وقف إطلاق النار. وفي تلك الفترة، أبدى الشعب الأنغولي رغبته المخلصة في السلام، حسبما أكد التقييم المتفق عليه عموما ومؤداه أنه بالرغم من التجاوزات الطفيفة فإن وقف إطلاق النار ما زال ساريا. وفي غضون هذه الفترة فإن الطرفين - الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) - قد واصلا جهودهما لتنفيذ الجوانب الأخرى من بروتوكول لوساكا وعلى سبيل المثال، اجتمع القادة العسكريون عدة مرات في سياق اللجنة المشتركة. وكما أعلمنا وزير خارجية أنغولا اليوم، فإن قائد يونيتا، السيد جونا سافيمبي، وافق الآن دون أية شروط على الالتقاء برئيس أنغولا، فخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس.

ولهذا هناك حاجة إلى إبداء واضح للدعم والتضامن الدوليين الراسخين لشعب أنغولا في سعيه إلى بناء وتوطيد السلام على أساس بروتوكول لوساكا. ولهذا السبب حضر وفدي ليحث المجلس على تيسير الإسراع بإنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وهي إحدى الآليات المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا. وفي هذا الصدد، يشجعنا توافق الآراء البادي فيما بين أعضاء مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى سرعة إنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

لقد أحطنا علما في عناية بالاهتمامات المعرب عنها في ضوء التجارب الماضية لا سيما في ضوء تجربة بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا، بأن ندبر الأمر على النحو الصحيح في هذه المرة. وفي هذا السياق، أشير الى الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام. وفي حين أننا نوافق تماما على الحاجة الى القيام بالعملية بصورة صحيحة هذه المرة، نرى أن سرعة نشر الآليات المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا ستعمل على بناء الثقة وتشجع الطرفين المعنيين على المضي شوطا أبعد في تنفيذ "اتفاقات السلم"، كما ستساعد على تأمين وقف اطلاق النار السائد. الذي يمكن بدونه أن تنهار عملية السلام الهشة في أنغولا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ولهذا فإننا مقتنعون بأن سرعة انشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا هي الطريقة المثلى لضمان أن نقوم بالمهمة على النحو الصحيح هذه المرة.

وقبل اختتام كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وفدي وامتنانه للتفهم والتعاون المتسمين بالتعاطف واللذين حظينا بهما من كل من أتيحت لنا الفرصة للتشاور معه بشأن المسألة المعروضة على المجلس. ونقدر بوجه خاص التفهم الذي حظيت به اهتماماتنا الخاصة بمشروع القرار الآذن الذي سينظر فيه المجلس في وقت لاحق من هذا اليوم. ونرى أن هذا التعاون قد يسر عرض مشروع قرار آذن على المجلس يراعى عموما، بالرغم من بعض العناصر الصعبة هنا وهناك، شواغل الطرفين. ولقد كان همنا ألا يتضمن القرار الآذن شروطا كثيرة بحيث يصبح هو ذاته عقبة أمام النهوض بعملية السلم. ونرى أن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم يمكن أن يعتمد بتوافق الآراء، ويحدونا الأمل في أن يعتمد على هذا النحو.

إن أعضاء المجلس مدعوون إلى اتخاذ هذا القرار التاريخي اليوم، وهو قرار تترتب عليه آثار هائلة بالنسبة لمستقبل التطورات السياسية في أنغولا. ونحن نعتقد أن الوقت والظروف يتيحان للمجتمع الدولي فرصة نادرة للمساهمة في تحقيق السلم الدائم في أنغولا. وهذا هو السبب في أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قرر إيفاد وفد إلى نيويورك.

وإذا ضاعت هذه الفرصة فستحكم علينا الأجيال المقبلة حكما قاسيا جدا. ومن واجبنا تجاه الأجيال

الأنغولية الحاضرة والمقبلة أن نقوم بما يجب حيالهم. والأمر الآن في أيدي المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية لملاوي على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن. ومن المناسب والسليم أن يقوم المجلس في ظل رئاسة بوتسوانا بالموافقة على إنشاء بعثة الأمم المتحدة الموسعة للتحقق في أنغولا (بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا). وهذا القرار سوف يعبر عن الاهتمام والالتزام المستمرين للمجتمع الدولي تجاه السلم والمصالحة في أنغولا. وعلى الرغم من النكسات المخيبة للآمال التي حدثت، في الماضي، واصلت الأمم المتحدة اشتراكها في أنغولا في صبر ومثابرة.

ويبدو أن السلام في أنغولا يلوح في الأفق. إن شعب أنغولا يريد السلم. ووقف إطلاق النار متماسك بشكل عام. وتوجد احتمالات عقد اجتماع، وجها لوجه، بين رئيس أنغولا والسيد سافمبي.

وفي هذه المرحلة الحرجة، التي نقف فيها على عتبة السلام، يجدر بالأمم المتحدة أن تعطي دفعة حاسمة ومبكرة من أجل التوصل الى تسوية نهائية. لقد آن الأوان لتوجيه رسالة واضحة لا لبس فيها الى العناصر التي لا تزال تساورها بعض الشكوك أو التحفظات إزاء المستقبل.

لقد اقترح الأمين العام في تقريره وزع القوات والأفراد الآخرين على مراحل. وينبغي في هذا الصدد إتاحة المرونة الكافية لضمان عدم تأخير التنفيذ التدريجي لمهام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونحث أيضا مجلس الأمن على إبقاء موعد إنهاء البعثة مرنا بما فيه الكفاية لضمان تحقيق أهداف البعثة.

ونود أن ننتهز هذه المناسبة لنناشد فخامة السيد إدواردو دوس سانتوس والسيد سافمبي أن يعقدا اجتماعهما في وقت مبكر. ويحدونا وطيد الأمل في أنهما سيلبيان التوقعات التي يعلقها عليهما المجتمع الدولي والشعب الأنغولي، وسيتحليان بالإرادة السياسية الضرورية لتحقيق المصالحة السياسية وتوليد الثقة على المستويات كافة بما يكفل إقامة سلام دائم ووضع نهاية لكل ما ينجم عنه إراقة للدماء في أنغولا.

لقد شاركت الهند في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا منذ بدايتها في عام ١٩٨٩. وقمنا بالفعل في هذه المرحلة الراهنة بوزع ١٦ مراقبا عسكريا. وسينضم اليهم عما قريب ٢٠ مراقبا مدنيا. وقد خصصنا كتيبة مشاة وسرية دعم هندسي لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وستأتي جميع هذه الوحدات مجهزة تجهيزا كاملا، وجاهزة للوزع. وهذا يعبر عن رغبتنا الصادقة في مساعدة المجتمع الدولي على استعادة السلم والأحوال الطبيعية في بلد تربطه بالهند علاقات ودية خالصة.

وإلى جانب هذا الإسهام بالقوات، تضطلع الهند ببرنامج ثنائي للتعاون الاقتصادي والتقني مع أنغولا.

إن إسهام الهند في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا جزء من دعمها الطويل الأمد والثابت والمبدئي الذي تقدمه بلادي لقضية السلم والأمن في القارة الأفريقية. وما برحت الهند تحتل مركز الصدارة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بدءا من الكونغو، ومرورا بناميبيا وموزامبيق والصومال وليبريا ورواندا. وما فتئت الهند في طليعة من يناصرون قضايا الحرية والعدالة والتنمية الاقتصادية في افريقيا.

إن السبب الكامن وراء الصراع في أنغولا وفي أجزاء أخرى من افريقيا لا بد أن ينسب بصورة أساسية الى الحرب الباردة. ومن حسن الحظ أن هذه الحرب قد انتهت الآن. ويجب الآن إقامة سلام دائم بحيث يمكن معالجة المشكلة الكامنة المتمثلة في التنمية غير الكافية باعتبارها أولوية قصوى. وهذا هو أيضا السبيل الأمثل لضمان السلام والازدهار المستدامين في أنغولا وفي أماكن أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم منصب رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أشكر سلفكم، السفير كارديناس، على ما اضطلع به من عمل ممتاز. وأود أيضا أن أعرب عن ترحيبنا الحار بالوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، وعلى رأسه وزير خارجية ملاوي، وبوزير خارجية أنغولا، اللذين استمعنا الى بيانهما باهتمام شديد.

لقد أدت الحالة الإنسانية الخطيرة في أنغولا في عام ١٩٩٤ الى جعلها، بالإضافة الى رواندا، أكبر متلق للمعونة الإنسانية النرويجية. وما برح طريق أنغولا الى السلم طريقا طويلا وشاقا. وقد رحبت النرويج مع الارتياح، بعد العديد من النكسات في المفاوضات، بالتوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وبدء نفاذ وقف إطلاق النار. وقد اتخذت خطوة هامة نحو استعادة السلم الدائم في أنغولا. وإننا نهنئ شعب أنغولا ونشاطره رغبته في وضع نهاية للمعاناة الإنسانية والخسائر الفادحة الناجمة عن الحرب الطويلة. وبروتوكول لوساكا يعني أنه قد اتخذت خطوة حاسمة نحو التوصل الى حل نهائي للصراع لاداخلي في ذلك البلد الذي تمزقه الحرب.

وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلادي أصدق الإشادة بالعمل الممتاز الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي. وتعتقد النرويج أن من بين العوامل الحاسمة لنجاح عملية إحلال السلم في أنغولا إقامة الظروف التي تسمح بتنفيذ أحكام البروتوكول. وإن إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام، سيكون عاملا رئيسيا في مساعدة حكومة أنغولا ويونيتا على مواجهة العقبات المتبقية، وبالتالي تحقيق الهدف الأهم المتمثل في المصالحة الوطنية واستعادة السلم الوطيد في أنغولا.

ومنذ بداية العملية، تشارك النرويج في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بمراقبين عسكريين، ويمكنني أن أعلن اليوم أن حكومة بلادي قررت أن نواصل إسهامنا في إطار بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على نفس هذا المستوى. ويسرنا أن مجلس الأمن قرر في مشروع قراره أن تكون فترة الولاية سنة واحدة، كما هو مقترح في التقرير. إن تنفيذ بروتوكول لوساكا أصبح متأخرا بالفعل عن الموعد المحدد في التقرير، ويبدو لنا أن أية فترة تقل عن سنة لن تكون واقعية.

ومع ذلك لا يزال الكثير يتعين القيام به في إطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التنفيذ التام للتسوية السلمية. ونلاحظ مع التقدير ملاحظات الأمين العام بشأن احترام وقف إطلاق النار من جانب الحكومة واليونيتا، والتزامهما بضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، والتزامهما بعملية لوساكا والمصالحة الوطنية. ونرى أنه سيلزم اتخاذ المزيد من التدابير المحددة لبناء الثقة من أجل التوصل الى عملية سلمية ناجحة، ولهذا نحث أطراف البروتوكول على مواصلة الالتزام بشكل تام ومخلص بتنفيذ أحكامه واحترام وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد.

وكما ذكر وزير خارجية بلادي في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين أن النرويج على استعداد لدعم العمليات الاقليمية الرامية الى تشجيع التعاون الأوثق بين البلدان الافريقية. وينبغي عموما للمنظمات الاقليمية أن تتحمل مزيدا من المسؤولية عن حفظ السلم في المستقبل. وإن وجود الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية هنا اليوم يبعث إشارة إيجابية نلاحظها ببالغ التقدير. ويتضح مما قلته إننا سنرحب ببذل جهد إقليمي ملموس في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وفي بلد مثل أنغولا، يمكن للعمل الإنساني أن يمثل قوة دينامية من أجل السلم. ويمكن لهذا العمل أن يولد الزخم نحو استعادة الأمن وتشجيع المصالحة. ولا شك في أن عدد المهام غير العسكرية المخططة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا كبير. ونحن نؤيد الأولويات التي تم تحديدها لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني: المساعدة الغوثية، وإزالة الألغام، وتسريح

المقاتلين السابقين وإدماجهم في الحياة المدنية، وإعادة اللاجئين، وتوطين الأشخاص المشردين داخليا.

وستكون العملية باهظة التكلفة. وأود أن أؤكد على الأهمية الرئيسية لوجود أساس مالي سليم لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ومن اللازم أن تفي جميع الدول الأعضاء تماما بمسؤولياتها في هذا المضمار.

في عملية حفظ سلم شاملة مثل تلك العملية، تكون مسألة تنسيق مختلف العناصر والأنشطة سواء كانت ذات طابع عسكري أو غير عسكري، مسألة حاسمة. ونحن نرحب بالخطة الرامية الى إنشاء أفرقة متكاملة لتنسيق الوظائف اليومية وضمان الاستخدام الأنجع للموارد المتاحة. كما يجب أن يجري، قدر الإمكان، تصميم وإدارة المساعدة الإنمائية الأطول مدى لأنغولا مع إيلاء نظرة خاصة لتعزيز عملية السلم.

تحتاج أنغولا، بوصفها بلدا يمر بمرحلة حاسمة في عملية بناء الديمقراطية، الى دعم المجتمع الدولي وتشجيعه. وقد اضطلعت النرويج بدورها في محاولة إصلاح الضرر الجسيم الذي لحق بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي لأنغولا. ففي عام ١٩٩٤ ساهمت النرويج بمبلغ ٦,٨ من ملايين الدولارات في شكل مساعدة إنسانية لأنغولا. وقد أنفق ما يزيد على ١,٣ مليون دولار من هذه المبالغ على إزالة الألغام. كما أن برامج إزالة الألغام في أنغولا ستكون في مقدمة قائمة أولوياتنا في عام ١٩٩٥ أيضا. وحتى الآن، تم تخصيص ٠٠٠ ٧٠٠ دولار للمدرسة المركزية لإزالة الألغام في لواندا. وفي عام ١٩٩٤، حولت معظم المساعدة الإنسانية الترويجية عن طريق المنظمات الدولية والوطنية مثل برنامج الأغذية العالمي، والصليب الأحمر، والمعونة الشعبية النرويجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والإجراء الكنائسي من أجل أنغولا، فضلا عن إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

وبالإضافة الى ذلك، منحت أنغولا مبلغ ٢,٢ مليون دولار كمساعدة إنمائية طويلة الأجل في عام ١٩٩٤. وسنواصل دعمنا الطويل الأجل لشعب أنغولا، ومن المتوقع أن تكون المساعدة على نفس المستوى بالنسبة لعام ١٩٩٥.

توجد الآن فرصة حقيقية لتتويج عملية السلم الأنغولية بالنجاح. فها هو المجتمع الدولي يبدي تضامنا كاملا مع أنغولا عن طريق المقررات التي تتخذ اليوم. لكن هذا التضامن سيدعم فقط جهود حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) اللذين ستظل رغبتهما في تنفيذ اتفاقات السلم والدخول في مصالحة حقيقية أمرين حاسمين.

لذا، اسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن الأمل في أن تواصل أنغولا السير في الاتجاه الناجح الذي سلكته ناميبيا وجنوب افريقيا وموزامبيق في إقامة مجتمع سلمي وديمقراطي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي هو وزير خارجية زامبيا، سعادة الأونورابل السيدر رمي ك.ك. موشوتا. وإنني أرحب بالسيد موشوتا وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس.

السيد موشوتا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أتقدم إليكم نيابة عن وفد بلادي والوفود الأخرى من منطقة الجنوب الافريقي بتهانينا على توليكم رئاسة هذا المجلس عن شهر شباط/فبراير. ومما يثلج الصدر، بصفة خاصة، أن نراكم، وأنتم أحد أبناء الجنوب الافريقي، تترأسون مداولات المجلس بشأن أنغولا. ونتمنى لكم أطيب التمنيات.

يشعر وفد بلادي ببالغ الامتنان لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس الآخرين لإتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة، المعقودة للنظر في إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وبما أنني أخاطب هذه الهيئة في أعقاب التوقيع التاريخي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على بروتوكول لوساكا بشأن أنغولا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان حكومة بلادي للأمين العام، ولمجلس الأمن، وللأمم المتحدة ككل لجميع الجهود التي بلغت ذروتها بتوقيع اتفاق السلم الأنغولي.

ومن نفس المنطلق، اسمحوا لي أن أهنئ السيد آليون بلوندين بيي الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، الذي ترأس محادثات أنغولا بصبر والتزام وإخلاص تامين. كما نزجي ثناءنا الى مجموعة المراقبين السياسيين الثلاثية المكونة من الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الامريكية، على ما بذلته من جهود لا تكل لضمان نجاح محادثات لوساكا.

وفي المقام الأول، أود أن أشيد إشادة في محلها بحكومة جمهورية أنغولا، والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) للأسلوب الناضج الذي ينم عن الحنكة السياسية، والذي تصرفا به أثناء محادثات لوساكا، ولتصميمهما على التوصل الى اتفاق سلم.

لقد كان بروتوكول لوساكا نتاج جهود جهيدة بذلتها الأطراف الرئيسية في الصراع الأنغولي والمجتمع الدولي المعني. ويشهد البروتوكول في حقيقة الأمر على الالتزام التام من جانب الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة بعملية السلم في أنغولا.

منذ توقيع بروتوكول لوساكا حدثت بعض التطورات الإيجابية وعلى وجه الخصوص في المجالين العسكري والسياسي. فعلى سبيل المثال، كان اجتماعا رئيس الأركان في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في قرية شيبيبا في مقاطعة هوامبو، وفي ٢ و ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ في واكو - كونغو - بمثابة تطور هام صوب تنفيذ اتفاق السلم.

وثمة تحسن ملحوظ في المجال الإنساني أيضا. فها نحن نلاحظ بالتقدير إصدار الأمم المتحدة لنداء موحد بشأن اعتماد مالي قيمته ٢١٣ مليون دولار يخصص لأنغولا لتغطية الأنشطة الإنسانية لعام ١٩٩٥.

لقد كانت سلسلة الاجتماعات التي عقدتها اللجنة المشتركة على نفس القدر من الأهمية. إن وصول عدد كبير من المراقبين في كانون الأول/ديسمبر من أصل العدد المتوقع والبالغ ٥٠٠ مراقب، كان تحركا حميدا من جانب الأمم المتحدة، وخاصة أنه تم في غضون شهر واحد من التوقيع على بروتوكول لوساكا.

إن شعب أنغولا، على غرارنا جميعا في منطقة الجنوب الافريقي دون الإقليمية، يدرك تمام الإدراك أن عبء إقامة السلم الدائم في ذلك البلد يقع أولا وقبل كل شيء على عاتق شعب أنغولا ذاته، لأن السلم لا يمكن أن يفرض من خارج أنغولا. ومع ذلك، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة شعب أنغولا من تحقيق ذلك السلم الدائم. وكما هو معروف جيدا، أن السلم كل متكامل لا يتجزأ وهو أساسي للجهود الإنمائية. ولهذا السبب، وظفت الأمم المتحدة استثمارا كبيرا في عملية السلم في ذلك البلد، وهذا ما يجعلنا، نحن من ننتمي الى ذلك الجزء من العالم، نشعر ببالغ الامتنان لهذه المنظمة العالمية وبروتوكول لوساكا بمثابة شهادة حية على التزام المجتمع الدولي.

إن مجلس الأمن في عدد من قراراته قد سجل التزامه بتنفيذ اتفاق السلام بشأن أنغولا. ولذا، لقد آن الأوان لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بغية تنفيذ ذلك الالتزام من جانب هذه الهيئة. ومصداقية الأمم المتحدة، وعلى الأخص، مصداقية مجلس الأمن، باتت فعلا على المحك. ولهذا ينبغي ألا يسمح لأي شيء بأن يعرقل، أو في الواقع، أن يحبط التنفيذ الفوري للاتفاق المنصوص عليه في بروتوكول لوساكا.

والحالة في أنغولا ينبغي ألا تعامل بصورة تختلف عن عمليات حفظ السلم الأخرى التي اشتركت فيها الأمم المتحدة. نعم، إن السلم سلعة تترتب على تحقيقها أو صونها تكلفة باهظة. ونظرا لأهميته الحاسمة، يرى وفد بلادي أن السلم لن يكون باهظ الثمن مهما كان مرتفعا. وحكومة بلادي مقتنعة بأن الأمم المتحدة ستكون بمستوى توقعاتها في هذا الصدد.

إن الموارد الطبيعية لأنغولا تجعل منها بلدا ينطوي على امكانيات أن يغدو ثريا. ومن سوء الطالع أن الحرب الطويلة بين الأشقاء قد فتكت فتكا ذريعا بقدرتها على استغلال مواردها بالكامل. ولن يخرج البلد من ورطته ما لم يتم ضمان السلم.

إن حقبة السلم والهدوء قد بزغت في سماء الجنوب الافريقي. لقد ولدت جنوب افريقيا جديدة مما أثار فرح وبهجة جميع شعوب المنطقة دون الاقليمية. لقد خرجت موزامبيق من حرب أهلية باهظة التكلفة لتصبح ديمقراطية بالمعنى الكامل للديمقراطية. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ شعب

موزامبيق، في ظل الرئاسة القديرة لفخامة الرئيس شيسانو، على انجازه التاريخي. ولهذا، لا يمكن أن يكون هناك سبب يعول عليه لأن تكون أنغولا حالة استثنائية لحقبة السلم والاستقرار الجديدة في منطقتنا دون الاقليمية. وتنفيذ بروتوكول لوساكا، في رأينا، يتسم بأهمية حاسمة، من حيث أنه سيؤثر في شفاء الجرح الذي سيتقيح، بخلاف ذلك، في منطقتنا دون الاقليمية وينهض بالمصالحة بين شعب أنغولا.

إن الجنوب الافريقي يقف على عتبة فترة من التنمية المستدامة مع إحلال السلام في أنغولا. إن تحقيق السلم لأنغولا يعني السلام لنا جميعا في المنطقة دون الاقليمية، وفي واقع الأمر، للقارة الافريقية ككل.

ولهذا السبب نتطلع قدما الى المساعدة التي سيقدمها المجتمع الدولي، عموما، ومجلس الأمن، خصوصا، الى شعب أنغولا لكي يستعيد السلم الدائم من خلال التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا بشأن أنغولا دون أية مراوغة أو مماطلة. وحكومة بلادي على ثقة بأن المجلس سيرتفع الى مستوى المناسبة بتحقيق توقعات الشعب الأنغولي والجنس البشري ككل عن طريق الوزع الفوري لقوات حفظ السلم في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل البرتغال. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوجودكم هنا اليوم وأن أهنئكم على الطريقة التي يدير بها السفير ليغويلا على نحو قدير جدا عمل المجلس لهذا الشهر. ولا بد كذلك من كلمة تقدير للعمل الممتاز الذي قام به السفير كارديناس بوصفه رئيسا أثناء شهر كانون الثاني/يناير، عندما اتخذت خطوات هامة صوب تحسين شفافية المجلس وأواصره مع بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا فإنه يستحق خالص شكرنا.

وأود أن أحيي وزراء وفد منظمة الوحدة الافريقية، الذي يشهد وجودهم هنا اليوم على الأهمية التي توليها تلك المنظمة لعملية إحلال السلم في أنغولا ودعمها لعمل الأمم المتحدة في تحقيق ذلك الهدف.

وأود أن أتوجه بأحر الترحيب بسعادة وزير خارجية أنغولا، السيد فيناسيو دي مورا.

إن دورنا في عملية السلام الأنغولية لا يخفى على أحد، وبوصفنا بلدا من البلدان المراقبة، فقد اضطلعت البرتغال بدور نشط في إخراج بروتوكول لوساكا الى حيز الوجود. إنه يمثل الخاتمة الناجحة لعملية المفاوضات الطويلة جدا والمضنية التي تحدو بنا للقدوم هنا اليوم، في الوقت الذي يؤذن فيه مجلس الأمن بإطلاق عملية جديدة وموسعة لحفظ السلم في أنغولا.

ونجاح مفاوضات لوساكا هو نتيجة عدد من العوامل، ليس أقلها جدية الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في وضع حد للقتال في أنغولا. غير أن المواظبة الدؤوبة، والمهارات الديناميكية، والحكمة الصافية للأستاذ اليون بلوندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام، كانت، دون شك، عنصرا أساسيا في تحقيق ذلك النجاح. والأستاذ بيي الذي حظي دوما بدعم البلدان المراقبة الثلاثة، تمكن من تحويل أمل واه الى واقع ملموس. وباسم حكومة بلادي، نتوجه بخالص التهانئ والتقدير اليه.

وثمة عامل آخر بالغ الأهمية أسهم في نجاح عملية لوساكا تمثل في عمل الدول المجاورة في تدليلها، من خلال تضامنها مع الشعب الأنغولي، على أن السلم ممكن وأنه هدف يستحق الكفاح. وأما المساهمة الهامة جدا التي أسهمت فيها زامبيا حكومة وشعبا في استضافتها للمفاوضات فلا يمكن أن توفى حقها.

تؤيد حكومة البرتغال مشروع قرار مجلس الأمن، الذي يأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. لقد انتهت المفاوضات. وحان الآن وقت العمل. والمهام التي تنتظر بعثة الأمم المتحدة الثالثة، في سياق "اتفاقات دي باز"، وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة، قد حددها المجلس بوضوح. ولا ينبغي أن تفشل عملية بعثة الأمم المتحدة الثالثة لأن المجتمع الدولي لم يوفر لها القدرة على أداء هذه المهام.

وفي حين نفهم المنطق الكامن وراء الوزع التدريجي لبعثة الأمم المتحدة الثالثة، فإننا نعتقد أيضا أن المرونة اللازمة لوزع قوات اضافية يجب المحافظة عليها، ويجب ألا يسمح بأن تصبح رهينة للتأخيرات الناتجة عن الاختلاف بشأن ما إذا لم يتم الوفاء بشرط أو بآخر من الشروط.

ويجب على الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يدللا على أنهما يفهمان ما تقوم به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل إحلال السلام في بلدهما. ويجب عليهما إبداء الإرادة الضرورية للتعاون بغية تحقيق التنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا واستكمال عملية السلم. وإحلال السلم في أنغولا يتوقف عليهما.

غير أننا يجب أن نمضي بحذر في وضع الشروط التي يتعين الوفاء بها قبل أن تنتقل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى مرحلتها التالية. وبإتاحة الفرصة للطرفين أن يختبرا ما إذا كان قد تم الوفاء بهذه الشروط، فإننا لا نسمح بذلك فقط بالتأخير في نشر مزيد من الأفراد، بل ونهدد عملية السلم نفسها بخطر الخروج عن مسارها.

وقبل كل شيء، يتعين أن تُعطى بعثة الأمم المتحدة للتحقق ولاية واضحة، والوسائل الضرورية لتحقيقها. وتمشيا مع دعم البرتغال المستمر لعملية السلم في أنغولا، تقف البرتغال على أهبة الاستعداد للمشاركة الكاملة في عملية حفظ السلم تلك. وسنكون على استعداد لإرسال وحدات دعم، فضلا عن مراقبين من الشرطة العسكرية والمدنية، وللمشاركة في هيكل قيادة القوة. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يدعم بعثة الأمم المتحدة للتحقق بأي طريقة ممكنة.

لقد قطعنا جميعا شوطا طويلا في سبيل إحلال السلم في أنغولا، ولكن أحدا لم يقطع شوطا أطول من شعب ذلك البلد الذي يستحق الفرصة ليحيا حياة تختلف عن الحياة التي مزقتها الحرب. ولقد خطا مجلس الأمن خطوة بالغة الأهمية صوب السلم في أنغولا. فلتكن خطوة صلدة وحاسمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلي وإلى مواطني السفير ليغويلا.

المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في ليسوتو، معالي السيد مالابو قوبيلا. أرحب بمعاليه وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد قوبيلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئ بوتسوانا أحر التهنئة على توليها رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشهر شباط/فبراير. ونظرا لخصائل سفيركم القيادية المعروفة جيدا والثابتة، ولمهاراته الدبلوماسية وخبرته الثرية، فإن لدينا ثقة كاملة في أن سفير بلدكم سيقود أعمال المجلس أثناء ولايته إلى نهاية ناجحة. ولهذا يمكنه الاعتماد على كامل دعم وتعاون وفد بلدي في اضطلاعه بالمهام الدولية الجسيمة الموكولة إليه.

ولقد اضطلع رئيس المجلس للشهر الماضي، سعادة السيد كارديناس، الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، بواجباته ومسؤولياته في عناية، ولذا فإنه جدير بالثناء.

وتؤيد مملكة ليسوتو كل التأييد البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية ملاوي بالنيابة عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية. ومع ذلك، نود أن نتقدم بعدد من الملاحظات والآراء الخاصة بنا.

إنه لشرف لي أن أغتنم هذه الفرصة لأخاطب هذه الهيئة، باسم ليسوتو حكومة وشعبا، بشأن مسألة لا تزال تمثل شاغلا كبيرا لنا في منطقة الجنوب الافريقي دون الإقليمية، والقارة الافريقية عامة. وهي موضع قلق لنا لا لأنها تهدد أسس الديمقراطية ذاتها فحسب، بل لأنها تمس مبدأ أساسيا هو حق الإنسانية في الحياة.

وعندما وقّعت حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) اتفاق بيسيسي يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ في البرتغال، أشاد العالم بأسره، ولا سيما افريقيا، بهذا الحدث الذي رئي حينئذ أنه يمكن أن يحقق للشعب الأنغولي السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية التي ظل يصبو إليها طويلا. ولقد أبدى

الشعب الأنغولي بدوره قبوله بأهداف ذلك الاتفاق عن طريق الاشتراك بحماسة وبطريقة منظمة في الانتخابات التشريعية والرئاسية يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وهي الانتخابات التي اعتبرها المجتمع الدولي حرة ونزيهة. على أن رفض يونيتا، للأسف، قبول نتيجة الانتخابات وقيامها في نفس الوقت بأعمال مسلحة كان فصلا قاسيا آخر في تاريخ ذلك البلد.

ولقد رحبنا بالتوقيع على بروتوكول لوساكا يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي جاء نتيجة لمفاوضات مطولة توجت بالاتفاق على وقف لإطلاق النار في أنغولا. ونحن نرحب بهذه الخطوة، ونود أن نعرب عن أملنا في أن تكون إيذانا ببدء حقبة جديدة من السلم والمصالحة الوطنية وإعادة التعمير في أنغولا، وأن تسهم أيضا في تهيئة المناخ اللازم للتنمية في منطقة الجنوب الافريقي دون الإقليمية برمتها.

ويود وفد بلدي أن يشيد بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أنغولا، السيد بيي، على الطريقة المتأنية والماهرة التي اضطلع بولايته بها. ونود كذلك أن نشيد بالرئيس شيلوبا رئيس جمهورية زامبيا على الدور الذي اضطلع به في تيسير توقيع بروتوكول لوساكا واستضافته للمفاوضات التي أدت إلى توقيعه.

وتتمثل مهمتنا هنا اليوم، بوصفنا مبعوثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، في إبراز الحاجة إلى أن تدعم الأمم المتحدة عملية السلم وتعززها في أنغولا عن طريق الوزع السريع لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بغية كفالة تنفيذ عملية السلم وأن تكون رادعا ضد أي انتهاكات ممكنة لوقف إطلاق النار يمكن أن تؤدي إلى تردي الحالة الراهنة.

إن بعض الدول الافريقية، مثل زامبيا وزمبابوي، أعلنت فعلا عن استعدادها للمشاركة بدرجة كبيرة في جهود حفظ السلم عن طريق الإسهام بقوات في بعثة الأمم المتحدة للتحقق. وقد أحطنا علما بأن جمهورية جنوب افريقيا عرضت المساعدة في إزالة الألغام البرية، تحت مظلة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا ننادي بأن يوفر لهذه البلدان الدعم السوقي اللازم من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

ونود في هذه المرحلة أن نؤكد التزام الحكومة الأنغولية بالتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض، وبالتقيد ببروتوكول لوساكا نصا وروحا. فبروتوكول لوساكا ليس إيذانا ببدء مرحلة حاسمة نحو الحل النهائي للصراع الداخلي في أنغولا فحسب، وإنما أكد أيضا من جديد اقتناع الحكومة الأنغولية بأنه ليس هناك حل عسكري للأزمة التي نشأت بعد الانتخابات في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، تحيي مملكة ليسوتو البرلمان الأنغولي على سن قانون يمنح العفو عن الجرائم التي ارتُكبت ضد مؤسسات الأمن الداخلي للدولة، وغير ذلك من الجرائم المتصلة التي ارتُكبت في سياق الصراع العسكري الذي نشب بعد الانتخابات.

إن الحالة الإنسانية في أنغولا تبعث على اليأس. فجزء كبير من أنغولا استنزفت حيويته وما زال يحمل ندوب الجراح العميقة التي خلفتها سنوات الحرب الطويلة. والجنوب الافريقي وافريقيا بصفة عامة يناشدان المجتمع الدولي أن يساعد أنغولا بالمعونة الإنسانية والدعم التقني والمالي لكفالة إعادة إدماج الجنود المسرحين والأشخاص المشردين واللاجئين في المجتمع، وتنفيذ برنامج التعمير الوطني.

أود، في هذا المنعطف، أن أشير الى مشروع القرار. ورأينا المدروس هو أن الوقت عنصر جوهري في وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. فسيكون من المؤسف حقا لو فاتتنا فرصة اللحاق بالسفينة واضطررنا الى إطالة معاناة الشعب الانغولي. وفي رأينا أيضا أن الكثير من الشروط المنصوص عليها في مشروع القرار تغل يدي الأمين العام عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بفعالية وكفاءة.

في ختام ملاحظاتي القليلة، أود أن أؤكد من جديد تضامن ليسوتو وأفريقيا مع شعب أنغولا وهو يشق طريقه الى الأمام لكي يدخل الألف عام المقبلة كقلعة للسلم والاستقرار الديمقراطي. ونأمل أن ترتئى هذه الهيئة، بحكمتها، أن من الضروري أن تستجيب على وجه السرعة لنداء أفريقيا، حتى يتسنى لشعب أنغولا الشقيق أن ينعم بالسلم والرخاء في السنوات القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية ليسوتو على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل اسبانيا، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياح الوفد الاسباني لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. فنحن ندرك المغزى الرمزي من أن يكون بلد افريقي مجاور لأنغولا رئيسا للمجلس في هذه الجلسة. وإنني لعلى ثقة بأن صفاتكم الدبلوماسية المشهودة ستكفل النجاح والإدارة الحكيمة لأعمال المجلس.

نود أيضا أن نهنئ السفير كارديناس، ووفد الأرجنتين ككل، على الطريقة القديرة والفعالة جدا التي وجه بها أعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

إن اسبانيا التي عملت أثناء عضويتها الأخيرة في مجلس الأمن، الى جانب سائر الأعضاء، لكي تسهم بشكل ايجابي في عملية السلم الأنغولية، تود في هذه المناسبة أن تنضم الى سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الترحيب بإنشاء عملية جديدة لحفظ السلم، عملية توسع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، لكي تصبح بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وهذا يأذن ببداية مرحلة جديدة من وجود الأمم المتحدة في أنغولا، مرحلة نأمل أن تكون الأخيرة في مسيرة السلم الطويلة. وهذه المرحلة الحاسمة أمكن التوصل اليها على أساس التوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وقد تم الانجاز بفضل مساعدة الأمم المتحدة من خلال جهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، والدول المراقبة ودول المنطقة.

يرحب وفدي بوزير خارجية أنغولا، السيد فينانسيو دي مورا الذي يشهد وجوده هنا على الإرادة السياسية الحازمة لحكومته على الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها في اتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا، وكفالة تعزيز هذه الالتزامات من خلال وجود ملموس للأمم المتحدة في البلد طوال فترة التنفيذ.

إن قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بإرسال وفد وزاري الى نيويورك لحضور هذه المناقشة يقدم الدليل على اهتمام القارة الافريقية الشديد بضمان أن تقترن جهود المصالحة الوطنية التي تبذلها الأطراف الأنغولية بالتزام قوي من جانب المجتمع الدولي. ويسرنا أن نلاحظ حضور عدد كبير من وزراء الخارجية، وعمق مناقشة اليوم، مما يدلل على التأييد العريض لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ولسرعة وزعها.

وأسبانيا التي تربطها بأنغولا علاقات صداقة وتعاون وثيقة تشارك في التعبير عن التمنيات الطيبة والدعم النشط، وتثق بأن مشروع القرار المعروض على المجلس سيعتمد بالإجماع.

نود أن نؤكد على أهمية الإسراع بوزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من أجل توطيد التقدم المحرز في مسيرة السلام، وتنفيذ بروتوكول لوساكا. ونفهم أن الهدف من أحكام مشروع القرار المتعلقة بالوزع الفعال لعناصر بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا هو ضمان أن يجري هذا الوزع في ظل أفضل الظروف الممكنة، وبالدعم والتعاون الحازمين من الأطراف. ونثق بأن الأمين العام سيتمكن في القريب العاجل من إبلاغ المجلس بأن هذه الشروط قد استوفيت.

إننا جميعا ندرك أن القرار الذي يعتزم مجلس الأمن اتخاذه اليوم يأذن ببداية المرحلة الأخيرة من عملية السلام في أنغولا، وهي العملية التي قد تصادف بعض الصعوبات. ولكننا مقتنعون بأن التزام الأطراف ودعم المجتمع الدولي سيتيحان التغلب على أية عقبات، وأملنا أن تكون عقبات طفيفة؛ لأن المصالحة ستسمح بالتجاوز عما تبقى من شكوك أو انعدام الثقة. وعقد اجتماع بين رئيس أنغولا ورئيس يونيتا سيمثل خطوة هامة جدا في الاتجاه الصحيح.

إن سلسلة اللفتات الهامة التي صدرت حتى الآن عن كل من حكومة أنغولا ويونيتا - ونخص منها بالذكر الإنشاء السلس للجنة المشتركة في لواندا، والاجتماعين اللذين عقدهما رئيسا أركان القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا، والاتفاقات التي توصلا اليها - تمثل كلها علامات مشجعة ستساعدنا على تقدير إرادة الأطراف

على الوفاء بالتزاماتها بقضية السلم الذي يتوق إليه الجميع.

لقد قال الشاعر الاسباني أنطونيو ماتشادو: "إننا في السير لا نرى الطريق أمامنا؛ ولكننا بالسير نشق الطريق". ونعتقد أن الأطراف قد استأنفت رحلتها على هذا الطريق بالتوقيع على بروتوكول لوساكا. والمجتمع الدولي يقف الى جانبها ويشجعها عن طريق مشروع القرار الذي أوشك المجلس على اعتماده.

واسبانيا يحدوها وطيد الأمل في أن يتمكن شعب أنغولا الذي عانى الأمرين من النتائج المدمرة لحرب أهلية دامية، من الشروع في البناء على أسس المصالحة والتعمير في ذلك البلد، بمساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وبذلك تكون أنغولا قد بدأت تشترك بالفعل في الاتجاه السائد نحو التحول الديمقراطي والتقدم، الذي يعم كل الجنوب الافريقي ويقوده نحو مستقبل أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل هولندا. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أهنئكم تهنئة خالصة، سيدي الرئيس، بمناسبة تقلدكم رئاسة المجلس.

إن وجود زوار بارزين عديدين بيننا - الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك ما لا يقل عن ١١ وزير خارجية لدول أفريقية - يعكس كون هذه مناسبة بالغة الأهمية. وبعد انقضاء أكثر من عامين على فشل أولى محاولات الأمم المتحدة لإحلال السلم في أنغولا، سكتت المدافع الى حد بعيد، ونجد أنفسنا على أعتاب عملية لحفظ السلم جديدة وواسعة النطاق. وبعد ٣٤ عاما من المعاناة، ومن محنة الصراع الدامي من أجل الاستقلال، الذي أعقبه صراع مدني لا هوادة فيه، يلوح الأمل ثانية لشعب أنغولا.

إن بلدى تربطه بأنغولا علاقات طويلة الأمد في ميدان التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية، ولهذا شهدنا باهتمام خاص الطريق الطويل والصعب الذي قطعه الطرفان للوصول في النهاية الى بروتوكول لوساكا. وقد سررنا سرورا بالغا عندما وقع في نهاية الأمر على البروتوكول في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ونحن نشيد بدور كل من الأمين العام، والدول المراقبة الثلاث، وزامبيا بوصفها البلد المضيف للمفاوضات، وكذلك بالدور الذي لعبته بعض الدول الأفريقية الأخرى في هذا الصدد. ونشيد قبل كل شيء بالممثل الخاص للأمين العام السيد بيي، الذي يبدو أنه يتحلى، الى جانب تفاؤله المعهود، بصبر ومثابرة لا ينفذان.

والأمر الأكثر أهمية أن وقف اطلاق النار، الذي أبرم بعد فترة قصيرة من التوقيع على البروتوكول، ما زال ساريا، حيث أنه كانت هناك اتفاقات وعمليات لوقف اطلاق النار أبرمت في الماضي في أنغولا لكنها لم تدم قط. والقرار المعروض علينا شاهد على أن المجتمع الدولي قد تعلم من التجربة الماضية ولم يعد ساذجا بشأن النوايا الحسنة المعلنة من جانب الطرفين المتحاربين. فالقرار يتضمن شروطا عديدة لوزع واستمرار أنشطة مختلف عناصر بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وترتبط كلها بضرورة إبداء الطرفين لحسن النية والإرادة السياسية اللازمة وذلك عن طريق التنفيذ الفعال للالتزامات التي تعهدا بتنفيذها. لذلك فإن حكومة هولندا تحث الطرفين على عدم السماح بأي مزيد من تأخير وعلى التقيد الصارم بالجدول الزمني المتوخى في بروتوكول لوساكا. ومن ناحية أخرى، وبغية تجنب فراغ خطير، لا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية وزع قوات حفظ السلم في حينه - بمجرد الوفاء بالشروط الواردة في تقرير الأمين العام.

وبغية تسهيل عملية السلام، نرى أن عقد اجتماع في وقت مبكر بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، يتسم بأهمية حاسمة، ونناشد كلا القائدين بذل قصارى جهدهما لتحقيق هذا الاجتماع في أبكر فرصة ممكنة.

ومن نافلة القول إن حكومتي تؤيد تماما القرار الذي يوشك مجلس الأمن على اتخاذه بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ولقد خدم المراقبون العسكريون ومراقبو الشرطة الهولنديون في

بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى أثناء أشرس العمليات القتالية، وسيواصلون الخدمة في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونحن نؤيد تماما الأهمية المعلقة في مشروع القرار على سرعة إنشاء برنامج شامل لإزالة الألغام في أنغولا. ذلك أن إزالة الألغام، من بين كل الأنشطة التي يتوقع أن تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، تتسم بأهمية قصوى، حيث أن استمرار وجود الألغام يمكن أن يعرقل الى حد كبير تنفيذ العناصر الأخرى من "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا.

وفي عام ١٩٩٤، ساهم بلدي بعشرة ملايين غلدر هولندي، أي ما يعادل ٦ ملايين دولار تقريبا - على سبيل المساعدة الإنسانية لشعب أنغولا. ونأمل باخلاص، ألا تقتصر مساعدتنا وتعاوننا في المستقبل، بفضل جهود الطرفين الأنغوليين وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، على مساعدة الطوارئ والمساعدة الإنسانية فقط، وإن كانت مساعدتنا الإنسانية لأنغولا ستستمر في عام ١٩٩٥.

واسمحوا لي أخيرا أن أعرب عن الأمل في أن تسترشد جميع الأطراف، على طريق السلم والمصالحة الوطنية، بالحنكة السياسية والحكمة، وقبل كل شيء بكرم الأخلاق، حيال خصومها السابقين. وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ستكون هناك للمساعدة، ولكن يتعين على الأنغوليين أنفسهم في نهاية المطاف أن يحققوا حلمنا المشترك المتمثل في أنغولا متحدة تنعم بالسلم والديمقراطية والرخاء، ويسودها حسن الحكم والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية واقتسام السلطة ولا ينبغي أن يراوغنا السلام مرة أخرى، فالشعب الأنغولي يستحق أكثر من ذلك - أكثر كثيرا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو وزير الدولة للشؤون الخارجية في تونس، صاحب السعادة السيد صادق فيالة، وأرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد فيالة (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني كثيرا أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهامكم النبيلة. كما أهنئ سلفكم، سفير جمهورية الأرجنتين، على عمله الممتاز في الشهر الماضي.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبلغكم أولا بالاهتمام الكبير للرئيس زين العابدين بن علي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بإيجاد تسوية نهائية للصراع في أنغولا، وبتصميم منظمة الوحدة الأفريقية على عدم ادخار أي جهد، بالتعاون مع مجلس الأمن، لتحقيق وتوطيد السلم في أنغولا وفي أفريقيا قاطبة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة التي تتيحها لي المشاركة في هذه المناقشة لأهنئ الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا السيد اليون بلوندين بيي؛ والبلدان الثلاثة القائمة بالمراقبة - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرتغال؛ وبلدان الجنوب الأفريقي وخاصة زامبيا، على الجهود الحميدة التي بذلوها من أجل إيجاد تسوية للصراع الأنغولي.

إن التوقيع على بروتوكول لوساكا وإعلان وقف إطلاق النار بين الطرفين كانا مرحلتين حاسمتين لتحقيق سلم دائم في أنغولا. ويمكن اعتبار الأمم المتحدة بحق صانعة عملية السلم الجارية حاليا في ذلك البلد. فلقد رعت هذه المسيرة من البداية الى النهاية، وبذلت كل جهد ضروري لكفالة نجاحها. وإن ما تحقق حتى الآن بفضل جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمراقبون الثلاثة وجميع بلدان المنطقة يضمن استمرار تنفيذ بروتوكول لوساكا على أساس متين.

وعلاوة على ذلك، إن تشكيل لجنة مشتركة لمراقبة تنفيذ اتفاقات السلم ستكفل التغلب على أية صعوبات قد تعيق التسوية النهائية للصراع الأنغولي، وفي هذا السياق، إن الوزع السريع لبعثة الأمم المتحدة الجديدة الثالثة للتحقق في أنغولا من شأنه أن يعجل بالتأكيد بتنفيذ البروتوكول، استجابة لتوقعات مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل. وبالمثل، إن الإشراف على فصل القوات والتحقق منه، ومراقبة وقف إطلاق النار، والتحقق من انسحاب القوات وإيوائها وتسريحها، مهام لا يمكن لغير الأمم المتحدة الاضطلاع بها، وهي مهام

ذات أهمية حيوية إذا أريد لعملية السلام أن تمضي قدما.

إن الشعب الأنغولي يتوقع من مجلس الأمن أن يواصل تقديم مساعدته ريثما يستتب السلام في بلده الذي مزقته حرب بين الأشقاء دامت ١٩ عاما وأحدثت خسائر فادحة ومعاناة كبيرة. وقد أبدت حكومة أنغولا وقادة يونيتا، خلال التوقيع على بروتوكول لوساكا وبعده، بشكل واضح استعدادهما لدفع مسيرة السلام قدما. ومما يبعث على الارتياح أيضا أن وقف إطلاق النار لا يزال ساريا، وأن الطرفين التزما بضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة. إن هذه الشروط تكفي للوزع السريع لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وعلاوة على ذلك، إن استعداد رئيس جمهورية أنغولا وقائد اليونيتا للالتقاء عما قريب، والعرض الذي قدمته الحكومة الأنغولية بتقديم دعم سوقي لقوات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، يوفران ضمانات إيجابية لوزع عملية الأمم المتحدة في أفضل الظروف الممكنة.

إن توطيد السلم في أنغولا مسألة ذات أولوية تتطلب تعاوننا جميعا. فتعمير البلاد، وإعادة اللاجئين، وتوطين الأشخاص المشردين داخل البلاد، وعمليات إزالة الألغام، وإدماج الجنود المسرحين في الحياة المدنية، كلها تحديات كبيرة تقتضي المزيد من المساعدة من المجتمع الدولي.

ونحن نرحب بالترتيبات التي اتخذها الأمين العام من أجل برنامج المساعدة الإنسانية، الذي تعتزم الأمم المتحدة تنفيذه، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة، في المرحلة الحالية من عملية السلام. إن دور بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حيوي في هذا السياق، فهو سييسر إيصال المساعدة الغوثية إلى المحتاجين، وسيعزز التنسيق فيما بين الأنشطة الإنسانية المختلفة.

لقد أعاد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، في دورته العادية الـ ٦١ المعقودة في أديس أبابا - في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ - تأكيد تأييده الكامل لعملية السلم الجارية في أنغولا على أساس "اتفاقات السلم" والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وحرصا منه على ضمان نجاح هذه العملية، أوفد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية هذا الوفد الوزاري الافريقي الحاضر هنا اليوم، ليطلب إلى مجلس الأمن أن يأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووزع قواتها بسرعة.

إن وجود هذا الوفد الوزاري يتيح أيضا فرصة للإعلان من جديد عن رغبة منظمة الوحدة الافريقية في مواصلة وتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص في مجال الدبلوماسية الوقائية، من خلال الآلية المركزية لمنظمة الوحدة الافريقية المعنية بمنع نشوب الصراعات في افريقيا وإدارتها وتسويتها. لقد أثبت هذا التعاون جدواه في عدد من الحالات، وتوفر حالة أنغولا مرة أخرى فرصة لنشهد عملية موفقة لحفظ السلم تقوم بها الأمم المتحدة بالاشتراك مع البلدان الافريقية.

ويحدونا الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يستجيب لتطلعات الشعب الأنغولي، ويكون على مستوى مهمة توطيد السلم في الجنوب الافريقي بأكمله - وفي أرجاء افريقيا عموما - لتستطيع افريقيا أن تشرع بصورة قاطعة في عملية التنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الدولة للشؤون الافريقية في تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، إذ يرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بوجودكم هنا اليوم، أود أن أهنئ السفير ليغويلا على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونحن على ثقة تامة من أن إدارة أعمال المجلس، تحت قيادته الحكيمة والماهرة، ستجري بطريقة فعالة للغاية. وبإمكانه أن يعتمد على كامل دعم وفد البرازيل له وتعاونه معه. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفه، السفير اميليو كارديناس، وموظفيه الأكفاء، على الطريقة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأعرب مرة أخرى عن تقديرنا

للخطوات الهامة التي اتخذت فيما يتعلق بالشفافية، ويسعدنا أن نرى أن هذا الاتجاه أصبح من شواغل الرئاسة الحالية.

ومرة أخرى، يسرنا أن نتقدم بأحر الترحاب بسعادة السيد فينانسيو دي مورا، وزير الشؤون الخارجية لأنغولا. ونود أن نشكره على البيان الشامل الذي أدلى به توا. إن آراءه المتعمقة بشأن الحالة في بلاده، وتحليله للخطوات التالية التي يتعين اتخاذها في الميادين السياسية والعسكرية والإنسانية والاقتصادية، دليل على جسامة المهام التي يتعين إنجازها سعيا إلى تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في أنغولا. وكما حدث في البيانات السابقة التي أدلى بها في مجلس الأمن في السنوات القليلة الماضية، فإن كلماته تمثل التزاما قاطعا من جانب حكومته بالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق هدفي السلم والمصالحة الوطنية في بلده.

وأود أيضا أن أعرب عن اعتراف حكومة بلادي للرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس على تمسكه الثابت والمستمر بقضية السلم. إن قيادته وحكمته السياسية لهما أهمية حاسمة في العملية التي أدت إلى التوقيع على اتفاقات بيسيسي وبروتوكول لوساكا.

واسمحوا لي أيضا أن أقول إن من دواعي شرفنا العظيم أن نشارك في هذه الدورة الهامة التي يحضرها الوفد الوزاري من منظمة الوحدة الافريقية بقيادة سعادة الأونورابل السيد بوانالي، وزير خارجية ملاوي.

إن وجود هذا العدد الكبير من الشخصيات البارزة من البلدان الافريقية يدل على دعم افريقيا القوي لحكومة أنغولا وشعبها وتضامنها معهما في الوقت الذي يجري فيه اتخاذ قرار رئيسي في هذا المجلس بشأن المراحل التالية من عملية السلم المطولة في أنغولا. وأن القرار المتخذ في اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقود مؤخرا في أديس أبابا يعبر بجلاء عن عزم تلك المنظمة على المشاركة بنشاط في المسائل المتعلقة بالسلم والاستقرار في افريقيا.

هذه بالفعل لحظات مشهودة في تاريخ أنغولا. لقد استطعنا، بعد أن مررنا بمختلف مراحل الصراع الأنغولي الطويل، أن نصل إلى عتبة حله النهائي. وبعد سنوات عديدة من الصراع، يمكن للأنغوليين أخيرا أن يتوقعوا العيش في سلم، وأن يسعدوا باللحظة التي يتحرر فيها بلدهم من الحرب والخوف وانعدام الأمن.

إننا نرحب كثيرا بالقرار الذي سيتخذ اليوم لإنشاء بعثة جديدة لحفظ السلم - بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - تستهدف مساعدة الأنغوليين في استعادة السلم وتحقيق المصالحة الوطنية على أساس اتفاقات بيسيسي وبروتوكول لوساكا الذي تم التوقيع عليها مؤخرا. وهذه خطوة حاسمة الأهمية يتخذها المجتمع الدولي سعيا إلى تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في أنغولا.

إن وزع ٧ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين - بالاضافة إلى ٦١٠ من المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة - بولاية أولية مدتها ١٨ شهرا، قرار يشكل نقطة تحول حاسمة في عملية السلام الأنغولية. وأهداف ومهمة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ليست سهلة أو بسيطة، فهي ستنطوي على أنشطة في المجالات السياسية، والعسكرية، والانسانية، والانتخابية ومجال الشرطة. ومن الجدير بالذكر أن هذه هي العملية الجديدة الأولى لحفظ السلم التي تنشئها الأمم المتحدة في افريقيا منذ الاختتام الناجح لعملية السلام في موزامبيق والانتقال السلمي في جنوب افريقيا.

ويقضي بروتوكول لوساكا بأن يُطلب من قوات الأمم المتحدة أن تؤدي سلسلة من المهام الحيوية، تتراوح بين أنشطة الرصد والتحقق، والاشراف على مناطق الإيواء وضمان أن تظل العناصر المسلحة منفصلة خلال عملية التسريح، وجمع الأسلحة.

وفي هذه المرحلة من عملية السلام، ينبغي عدم إضاعة لحظة واحدة في وزع وحدات مشاة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. لقد ذكر الأمين العام في تقريره عن صواب كامل - وأقره المجلس بحكمته على ذلك - أن وحدات مشاة الأمم المتحدة ينبغي وزعها بسرعة في أنغولا. ولقد كانت إحدى الخطوات التي اتخذت في الاتجاه الصحيح الإذن بالإيفاد الفوري لعناصر التخطيط والدعم اللازمة للإعداد لذلك الوزع وما تلى ذلك من وزع عناصر إضافية لإنشاء مناطق إيواء قوات "يونيتا". وهذا يعكس تأييد المجتمع الدولي الواضح لعملية السلام ويسهم إسهاما ملموسا في تهيئة

الظروف الضرورية التي ستكون وحدات المشاة في ظلها أحسن قدرة على الاضطلاع بمهمتها.

ويجب الحفاظ تماما على الزخم الذي تحقق بالتوقيع على بروتوكول لوساكا الذي أعقبته مبادرات إيجابية أدت إلى إرساء أساس لتفاهم وثقة متبادلين. ومن حُسن الطالع أن المجتمع الدولي يقوم بدوره بإنشاء عملية كبيرة لحفظ السلم، وبمنحها المرونة التي تحتاج إليها لتحقيق النتائج خلال فترة معقولة من الوقت دون فرض شروط مسبقة لا لزوم لها أو جدول زمني مثقل لتحقيق النتائج.

ويمكن للمنظمة، كي تحقق المهمة المعقدة التي أمامها، أن تستفيد وتتعلم من الخبرة المكتسبة في العملية التي اختتمت مؤخرا بنجاح في موزامبيق. وتبيّن تلك العملية بوضوح أن عمليات حفظ السلم، لكي تكون فعالة، يجب أن يُوفر لها الأفراد وتجهز بشكل كاف وأن يراعى تجنب التأخيرات غير الضرورية في وزعها مهما كان الثمن.

ولقد أيدت البرازيل دوما التوصل إلى حل سلمي للصراع في أنغولا. ذلك أن لروابطنا مع ذلك البلد الشقيق جذورا تاريخية وثقافية عميقة. والحكومة البرازيلية مستعدة، تمشيا مع هذا الموقف، على استعداد لقبول دعوة لتصبح من الدول التي تساهم مساهمة كبرى في عملية السلام الأنغولية في هذه المرحلة الحاسمة. وفي هذه اللحظة، نحن في وضع يمكن أن نتخذ فيه التدابير الداخلية الضرورية لارسال كتيبة مشاة كاملة، وسرية مهندسين ووحدتين طبيتين إلى أنغولا دون تأخير.

إن هذا وقت الأمل والتفاؤل. وتحقيق السلام في أنغولا سيشكل إنجازا كبيرا آخر في إطار العملية التي بدأت في جنوب افريقيا والتي أكملت توا في موزامبيق - وهي عملية نتوقع أن يمتد نطاقها إلى بلدان أخرى في القارة. ولقد حان الوقت الآن لبدء مهمة تعمير البلد، حتى يمكن استخدام الامكانية الهائلة التي تتمتع بها أنغولا لتعزيز قضية تنمية ورفاه شعبها البطل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ مواطني السفير ليغويلا.

المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لناميبيا، سعادة السيد ثيو - بن غوريراب. أرحب بالسيد غوريراب وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوريراب (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، ولو أن الوقت متأخر، بأن أعرب عن أطيب تمنياتي للجميع بعام رائع جديد، وأن أشرككم في حلمي بعالم ينعم بسلام تام، يرفرف فيه الرخاء على الجميع. إن هذا ينبغي أن يكون أملنا المشترك: أن تكون ١٩٩٥، سنة الأمم المتحدة للتسامح، إيذانا بتغيير نحو الأفضل في العادات القديمة والطرق التي كنا ندبر بها الأمور حتى الآن.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئ بلدكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وهو شهر تشاء الصدفة السعيدة أن تناقش فيه مسألة أنغولا. إنكم سيدي الرئيس، ستقومون دون شك بأداء دور حاسم في المساعدة على إيجاد حل دائم للصراع الأنغولي. وإن بوتسوانا، بصفتها قائدة للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، في مركز يمكنها من أن تضفي حكمتها وتميزها الدبلوماسي الكبيرين على مداولات المجلس. ونحن في ناميبيا لدينا مشاعر قوية نحوكم شخصيا، ونحو سفيركم لدى الأمم المتحدة، ونحو بلدكم العظيم، الذي يرتبط تاريخه ومصيره ارتباطا وثيقا بمصير ناميبيا وقَدرها. وبوسعكم أن تعتمدوا دائما على تأييدي وعلى تعاون وفد بلادي.

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، سعادة السفير كارديناس ممثل الأرجنتين، لترؤسه المجلس بنجاح في كانون الثاني/يناير.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام المبدع، الذي لا يعرف الكلل، السيد بطرس بطرس غالي، على كده في العمل، وأشكره خاصة على تقريره الممتاز (S/1995/97 و Add.1)، الذي يوفر معلومات مفيدة بشأن الحالة في أنغولا وتفاصيل عن وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وعلى نفس المنوال، أود أن أثني على أخي وزميلي السيد أليون بلوندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام لما أبداه من صبر، ومثابرة، ومهارة دبلوماسية خلال المفاوضات المطولة التي توجت ببروتوكول لوساكا.

لقد كان التوقيع على بروتوكول لوساكا انتصارا كبيرا وتقدما بالنسبة لنا جميعا، وبخاصة الشعب الأنغولي، الذي ظل يتطلع طويلا نحو السلام وعودة الأحوال الطبيعية إلى حياته.

ولقد كان الرئيس تشيلوبا رئيس زامبيا ناصحا حكيما ومانعا للصواعق خلف المسرح، يشجع، ويسترضي ويلهم المتفاوضين - بل حتى الوفود المراقبة أيضا - كيما تحول أوجه الفشل والاحباط في المفاوضات إلى تحديات وفرص على أساس البناء التدريجي لتوافق الآراء الذي أسفر في آخر الأمر عن النتيجة المتوقعة. ولقد منحت زامبيا حكومة وشعبا الرئيس تشيلوبا التأييد الكلي الذي احتاجه للقيام بهذه المهمة النبيلة. ونحن نحيي الرئيس تشيلوبا على دوره الحاسم، ونعرب عن الامتنان لشعبه لكرمه والتزامه بمساعدة جيرانه الأنغوليين لإنهاء المأساة الانسانية في بلدهم.

إن ناميبيا، باعتبارها جارا لأنغولا، لها مصلحة قوية مباشرة في ايجاد حل دائم للصراع في ذلك البلد الشقيق. وفي بحثنا المستمر عن السلام في أنغولا، قام رئيس جمهورية ناميبيا، فخامة السيد سام نجوما، بمصاحبتي أنا ووزراء بارزين في الحكومة، بزيارة أنغولا يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ لاجراء مناقشات مع فخامة الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس ووزرائه. وغادرنا أنغولا مدعمين بمعرفة أن الحكومة الأنغولية مهتمة بسلام دائم في ذلك البلد. وناميبيا تدرس بجدية الإسهام بشكل كبير في عملية السلام في أنغولا، بما في ذلك تنفيذ بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

لقد قدمنا عروضا متكررة لاجراء مشاورات مماثلة مع زعامة "يونيتا" ودعونا السيد جوناس سافيمبي ليحضر الى ناميبيا لإجراء مناقشات. ولم ننجح نحن ولا غيرنا في المنطقة حتى الآن في هذا الشأن. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأجدد دعوتنا للسيد سافيمبي لزيارة ناميبيا ولإيجاد طريقة لطي صفحة جديدة وليتمكن من التفاعل مع سائر القادة الافريقيين، بما يحقق صالح السلام والاستقرار والتعاون الاقليمي.

لقد أعربت افريقيا مرارا عن التقدير لأعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبشكل خاص، المجموعة الثلاثية - المكونة من البرتغال، والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية - للدور بالغ الأهمية الذي قامت به في الصراع الأنغولي. لقد كان ذلك الصراع طويلا وصعبا، لكن الأمم المتحدة لم تتخل عن مهمتها ولم تترك الشعب الأنغولي يواجه مصيره وحده. وفي الوقت الذي يبدأ فيه المجلس المهمة الأكبر الخاصة بوزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ترى حكومة ناميبيا أنه ينبغي أن يتاح للأمين العام قدر كاف من حرية العمل والمرونة يتمكن من القيام بشكل فعال بالمهمة الموكولة اليه.

إن ما يعنيه هذا هو أن الأمم المتحدة، وبشكل خاص مجلس الأمن، ينبغي أن تعتمد معايير ونهجا موحدة في حالات الصراع وصنع السلام التي تعنى بحلها المنظمة. إن حفظ السلام الدولي وإدارة النزاعات الاقليمية وحلها أعمال جديرة بالثناء تتطلب التنسيق الفعال والتمويل السخي من جانب المجتمع الدولي كله.

لقد قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية والستين التي عقدت في أديس أبابا، في جملة أمور، أن يرسل وفدا على مستوى رفيع من العديد من وزراء الخارجية الأفارقة، بالاضافة الى السيد سالم أحمد سالم، أميننا العام القدير والمتفاني، للمشاركة في هذه المناقشة الهامة. ونحن هنا لنضافر جهودنا مع أعضاء المجلس والأمين العام للإسراع بوزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى لا يكون هناك أي تعطيل. إن وزعها سيكون في أعين الشعب الأنغولي نفسه - على حد سواء - رادعا فعالا للانتهاكات التي يحتمل وقوعها لوقف إطلاق النار، وتدبيرا محددا لبناء الثقة، لقد التزمت الحكومة الأنغولية و "يونيتا" بالسلام والمصالحة، بدءا بوقف إطلاق النار الذي، بينما ينفذ حتى الآن بشكل مرض، لا يزال معرضا للتهديدات أو الانتهاكات الحقيقية، سواء كانت متعمدة أو عرضية.

إننا يمكننا الآن أن نرى بوضوح شعاعا من الأمل. ولقد حان الوقت لأن يحل التعاون والأخوة محل سفك الدماء والعداء في أنغولا.

إن ناميبيا ترحب بالاجتماعات الجارية بين رئيسي أركان حرب القوات المسلحة الأنغولية و"يونيتا" باعتبارها خطوات ايجابية. وهذه الاجتماعات الرفيعة

المستوى ستعزز وقف إطلاق النار قبل وبعد وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وستساعد على وضع تدابير بناء الثقة الضرورية. وفي هذا السياق، إن الاجتماعات وجها لوجه المتصورة بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، التي نأمل أن تقع قريبا، ستكون مرشدا لمرحلة جديدة في أنغولا وتزيد تعزيز الانتقال من الحرب الى السلام.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس يسعى بالتحديد الى الإذن بإنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في وقت مبكر وذلك وفقا لبروتوكول لوساكا، وهذا هو الذي جاء الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية الى هنا لتأييده. وفي هذا السياق، أود أن أسجل ثنائي لرئيس الوفد الوزاري للمنظمة، وزير خارجية ملاوي، زميلي وأخي الأونرابل السيد بوانالي، لقيادته الممتازة للبعثة، كما أود أن أقول أيضا لسائر زملائي إن عملنا معا لخدمة افريقيا في هذه القضية مثال ينبغي لقارتنا أن تحذو حذوه في حالات الصراع الأخرى في افريقيا. ومن نافلة القول إن ناميبيا تتشاطر أيضا الاهتمامات والشواغل التي أعرب عنها وزير خارجية أنغولا، صديقي العزيز وزميلي السيد فينانسيو دي مورا، في بيانه الهام. ويحدوني أمل وطيد، كما أتوقع، أن تساعد الحكمة الجماعية للمجلس في القضاء على تلك الشواغل.

في يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ خاطبت المجلس بشأن مسألة أنغولا. لقد ناشدت المجتمع الدولي أن ينظر في تقديم مساعدة كبيرة للتعمير في أنغولا. إن الأمين العام يذكر في تقريره الحالي أن أنغولا معروف عنها بأنها أشد بلدان العالم ابتلاء بالألغام البرية. ويقدر أن في أنغولا ما بين ٩ ملايين و ١٥ مليونا من الألغام البرية وقطع المعدات غير المنفجرة التي نثرت في أنحاء البلاد طوال ثلاثة عقود من الصراع.

ولقد أشرت أيضا عندئذ الى أن تقارير الأمين العام المتتالية كشفت عن التدمير الكبير للمدن، والبنية الاقتصادية، والمنشآت العامة، والمستشفيات والمدارس. وما كان صحيحا في عام ١٩٩٣ يعد حتى أكثر صحة بعد مرور أكثر من سنتين من الحرب.

أود مرة أخرى أن أناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة السخية لتعمير أنغولا. إذ أن المنظمات غير الحكومية سيكون لها دور هام تضطلع به في توفير المساعدة الإنسانية للشعب الأنغولي. لقد توجهت بنداء في عام ١٩٩٣ بعقد مؤتمر تبرعات من أجل تعمير أنغولا. وها أنذا أكرر ذلك النداء اليوم. وفي هذا الصدد، أرحب بمبادرة إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، التي أصدرت بالفعل نداء بإزالة الألغام الأرضية، وهو شرط ضروري لإعادة توطين السكان المشردين ولإعادة حياتهم الى مسارها الطبيعي.

وأخيرا، إن النجاح في تعمير أنغولا سيكون أضمن السبل وأكثرها أمنا لضمان السلم والمصالحة في أنغولا. وكذلك الإسراع بتحقيق أهداف الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، وهي أهداف التكامل الاقليمي والتجارة والتعمير والتنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو وزير خارجية جنوب افريقيا سعادة السيد الفريد نزو الذي أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نزو (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه حقا لمن دواعي الشرف بالنسبة لي أن أشارك في هذه الجلسات اليوم بصفتي ممثلا لجنوب افريقيا ضمن وفد لمنظمة الوحدة الافريقية. ونظرا لأنه يجري اليوم النظر في قضية افريقية، يكون مما له مغزاه بصفة خاصة أن تقود أعمال المجلس لهذا الشهر دولة عضو افريقية رفيقة هي جمهورية بوتسوانا.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية ملاوي، نيابة عن الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية الحاضر هنا. ولا بد من التأكيد على أن التسوية السلمية للصراع الأهلي الأنغولي ليست ضرورية لشعب أنغولا نفسه فحسب، لكنها أيضا ذات أهمية قصوى للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في الجنوب الافريقي ككل.

لهذه الأسباب، رحبت حكومة جنوب افريقيا بالتوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من جانب الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وبعد ذلك لاحظت حكومة جنوب افريقيا أيضا بارتياح الخطوات الأولى التي اتخذت في تنفيذ الاتفاق. ويسعدنا أن نلاحظ احترام وقف إطلاق النار بصفة عامة. إن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أنغولا، السيد آليون بلوندين بيي، قد اضطلع بدور محوري في هذه العملية ويستحق أن يوفي حقه وفاء كبيرا لتفانيه ومثابرته. أما دول المنطقة فقد اضطلعت بدور هام في العملية، وخاصة زامبيا، التي استضافت المفاوضات. كما أود أن أشير الى الدور الجوهري الذي اضطلعت به دول المراقبة، المجموعة الثلاثية المكونة من الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك، إن من يستحق تهنئتنا الخاصة على التوصل الى اتفاق لإنهاء الصراع الأهلي هو الحكومة الأنغولية ويونيتا. وعلينا أن نسلم بأن صمود عملية السلام في أنغولا يرتهن الى حد كبير بالإرادة السياسية للشعب الأنغولي نفسه. وفي هذا الصدد، تشجعنا احتمالات اللقاء بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. وهذا اللقاء سيزيد، دون شك، من تعزيز عملية السلم.

ترى حكومة جنوب افريقيا أن شعب أنغولا لا يحتاج الى التشجيع فقط، لكنه يحتاج أيضا الى الدعم الملموس من المنطقة والمجتمع الدولي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه. وفي هذا السياق، يمثل دور الأمم المتحدة في أنغولا جانبا حاسما في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وتعتقد حكومة جنوب افريقيا أن وجود الأمم المتحدة الفعال أمر مطلوب في الميدان جنبا الى جنب مع الولاية الواقعية والكافية. لذا، من الأساسي أن تنشأ بعثة الأمم المتحدة هذه وتوزع دون تأخير.

يدرك أعضاء المجلس أن وجودنا هنا اليوم يلي اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وطلب مجلس الوزراء إلى مجلس الأمن أن يقرر اليوم إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وطلب إليه أيضا أن يتخذ قرارا بالوزع المبكر لقواتها. وكعضو في وفد منظمة الوحدة الافريقية الموجود هنا اليوم، أود أن أؤكد مجددا على دعم حكومة بلادي لهذا الموقف. إن عملية السلم الأنغولية قد دخلت مرحلة حرجة؛ وهي تحتاج على سبيل الاستعجال للتعزيز والتوطيد. إن إنشاء قوة موسعة للأمم المتحدة بولاية موسعة النطاق هو وحده القادر على حشد التأييد الضروري للتأثير على عملية ما زالت هشة. وبالتالي فإن حكومة جنوب افريقيا توافق على التوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية، ولا سيما التوصية التي توصي بأن تتولى فورا عملية جديدة للأمم المتحدة بالولاية والقوام الموصوفين في التقرير مهام عملية الأمم المتحدة الثانية. ولذلك، يسعدنا أن هذه التوصيات تجسدت في مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إن هذا الوجود الموسع للأمم المتحدة سيتمكن من التعويل على الدعم العملي لحكومة جنوب افريقيا، وهي من حيث المبدأ ما زالت مستعدة للاضطلاع بدور عندما يطلب إليها ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية جنوب افريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الجزائر. وأدعوه ليشغل مقعدا إلى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أستهل كلمتي، سيدي، بالإعراب عن التهنئة الحارة من جانب الوفد الجزائري على توليكم رئاسة مجلس الأمن. إن خصالكم المهنية والإنسانية ضمانة لنجاح أعمال المجلس في وقت يستعد فيه المجتمع الدولي للإيذان بتحقيق تقدم هام آخر في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية - الذي يشتمل على بلدك، بوتسوانا - في مجال إقامة السلم والاستقرار اللذين نعمت بهما ناميبيا وجنوب افريقيا وموزامبيق واحدة بعد الأخرى، مما لقي رضا الجميع.

أود أن أعرب عن امتناني العميق لسلفكم، السفير كارديناس، على الطريقة الفعالة التي قاد بها المجلس في الشهر الماضي.

إن الاجتماع الأخير لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قد قدر تقديرا تاما أهمية وأبعاد بروتوكول لوساكا المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والآفاق الواعدة التي أتيحت بذلك لاستعادة السلم والاستقرار والأمن في أنغولا. إن افريقيا بإيفادها وفدا قويا يتكون من عدة وزراء للخارجية والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية للمشاركة في هذه المناقشة قد ألزمت نفسها ككل بنجاح عملية المصالحة الوطنية في أنغولا وبالتنفيذ الدقيق لبروتوكول لوساكا، بالمساعدة القيِّمة للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، كان التوقيع ذاته على بروتوكول لوساكا نتيجة جهود، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، مع التركيز على آلية تفاوضية اقليمية بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ اليون بلوندين بيي، ويسعدني أن أشيد به إشادة يستحقها فعلا.

إن بروتوكول لوساكا، الذي هو امتداد لاتفاقات بيسيسي المؤرخة في أيار/مايو ١٩٩١، يجسد إرادة الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على الاستخدام الكامل للوسائل السياسية لإنهاء صراع بين الأشقاء مدمر بصورة واضحة. ولذا فإنه تطور هام، يشكل نقطة اللارجوع في مسيرة الشعب الأنغولي نحو تحقيق مستقبل وطني أفضل على الخصوص.

وفي الواقع، بالرغم من الحالة المحفوفة بالمخاطر والصعوبات الكامنة في الانتقال من المواجهة إلى التعاون على الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية، إن الخطوات المتخذة من جانب الطرفين والمراحل التي قطعت لحد الآن قد ساعدت كثيرا في استيفاء الشروط الضرورية للتنفيذ المنظم لبروتوكول لوساكا، مع وجود للأمم المتحدة، تكون موارده البشرية والمادية متناسبة مع مهامه.

لقد دخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ويرى مراقبو عملية الأمم المتحدة الثانية أنه كان فعالا بشكل عام، وأن أية انتهاكات تكون قد ارتُكبت تعد طفيفة. واللجنة المشتركة التي أنشئت تنفيذا لبروتوكول لوساكا ويترأسها الممثل الخاص للأمين العام، عقدت عدة اجتماعات وتنجز أعمالها بشكل مُرض. وإن اجتماع رؤساء أركان القوات المسلحة المعقود في ١٠ كانون الثاني/يناير أتاح اتخاذ قرارات هامة هدفها ضمان احترام الأحكام العسكرية لبروتوكول لوساكا، وخصوصا من خلال البدء بفض الاشتباك بين قوات الطرفين وأدى ذلك بالتالي إلى الإسهام في توطيد وقف إطلاق النار وتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة. واللقاء المتوقع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي من شأنه أن يعزز مناخ الثقة ويوفر زخما حاسما لعملية السلم.

وينبغي للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة، وفقا لما قاله الأمين العام في آخر تقرير له عن أنغولا، أن يستجيبا لهذا التحدي على نحو إيجابي. وينبغي للأمم المتحدة ألا تكتفي بالمساعدة على تنفيذ بروتوكول لوساكا، من أجل التعجيل بعملية السلام، ولكن ينبغي لها أن تنسق أيضا وتيسر الأنشطة الإنسانية المرتبطة بالعملية. والمهمة عاجلة وأساسية. ويجب علينا أن نساعد اللاجئين والمشردين داخل أوطانهم على العودة إلى ديارهم. ويجب علينا أن نضمن إعادة دمج الجنود المسرحين في الحياة المدنية، ونزع الألغام من بعض أراضي الإقليم، وذلك لإتاحة المجال للتحرك الآمن للأشخاص والسلع ومساعدة الاقتصاد على الانتعاش. وجميع مجالات العمل هذه تتساوى في

أهميتها بالنسبة لتعزيز السلم والاستقرار في البلاد.

ويشير الأمين العام، في استنتاجاته، بصورة واضحة جدا إلى أن الحالة في أنغولا تبعث على التشجيع وأن عجلة السلام تواصل سيرها فعلا هناك. وعلى هذا الأساس وتوطيدا للعملية، يقترح الأمين العام أن تتولى فورا عملية جديدة للأمم المتحدة، هي بعثة الأمم المتحدة الثالثة، مهام عملية الأمم المتحدة الثانية، التي تنتهي ولايتها اليوم.

إن الجزائر توافق على هذه الاستنتاجات، وخاصة أنه كما أكد الأمين العام، قد تم الوفاء بالشروط التي وضعها القرار ٩٦٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بوزع عملية جديدة للأمم المتحدة في أنغولا، ولا سيما احترام وقف إطلاق النار. وينبغي وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بأسرع وقت ممكن، لأن أي تأخير أو فرض شروط إضافية يمكن أن يولّد عقبات لا لزوم لها أمام إحراز التقدم في مسيرة السلام. إن تعزيز هذا التقدم وجعل عكس مساره متعذرا يتطلبان رسالة واضحة والتزاما حازما من المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا تزال قائمتي تتضمن أسماء متكلمين عديدين. ونظرا لتأخر الوقت أعلّق، بموافقة أعضاء المجلس، الجلسة الآن حتى الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥